

مناطق الظل في الجزائر

The shadow areas of Algeria

بن حركو غنية

Benharkou Ghania

benharkou.ghania@univ-khenchela.dz، جامعة خنشلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2023/09/28 تاريخ القبول: 2024/01/16 تاريخ النشر: 2024/01/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في تنمية مناطق الظل، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض التنمية المحلية ومختلف برامجها التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، ومحاولة وضع تعريف أكاديمي لما يسمى بمناطق الظل وعرض الاجراءات التي تتبعها الجزائر من أجل تنمية هذه المناطق. وقد خلصت الدراسة إلى انه رغم البرامج والمخططات التنموية الضخمة إلا أنها أخفقت في تحقيق إقلاع اقتصادي شامل أدى إلى خلق واتساع فجوة التنمية المحلية خلق مناطق محرومة تسعى الدولة لتنميتها ضمن برنامج استعجالي إلا أن هناك أزيد من 60% من هذه المشاريع تفتقر إلى تمويل والكثير منها تم تجميده خاصة مع انهيار أسعار النفط والظروف الوبائية التي مرت بها البلاد .

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية، مناطق الظل، المشاريع التنموية

تصنيفات JEL : H72،H75

Abstract:

The aim of this study is to illustrate the efforts made by the Algerian State in the development of the shadow regions. The study was based on the descriptive and analytical approach to local economic development and the various programmes adopted by Algeria since independence. The study concluded that, despite the enormous development programmes and plans, they failed to achieve a comprehensive economic takeoff that created and

widened the local development gap, creating disadvantaged areas for development by the State as part of an urgent programme. However, more than 60% of these projects lack funding and many have been frozen, especially with the collapse of oil prices and epidemiological

Keywords: Local development, shadow areas, development projects.

JEL Classification Codes:H75, H72

1. مقدمة:

الجزائر وكثير من دول العالم وجدت نفسها بعد الاستقلال أمام مشكل التخلف الموروث عن الحقبة الاستعمارية ، وكحل تم تبني منهج التخطيط المركزي كوسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية محلية، هذا المنهج لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة التي تختلف من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، بل كان شموليا أدى الى نتائج مغايرة تماما انعكست سلبا على حياة المواطن في الكثير من المناطق وزاد من تفاقم أزمة التخلف وتوسيع فجوة التنمية بين مناطق ولايات الوطن، والتي أصبحت في وقتنا الحالي تسمى بمناطق الظل.

في إطار المقاربة التنموية الجديدة التي تنتهجها الجزائر والتي تركز من خلالها على مناطق الظل حيث تكتسي مميزات خاصة ناتجة عن وضعية ومؤشرات خاصة تجعل لحاقها بقاطرة التنمية المستدامة يستدعي استراتيجيات وسياسات استثنائية ومستعجلة، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها. بناء عليه تم اتخاذ التنمية المحلية لمناطق الظل في الجزائر موضوعا للدراسة، انطلاقا من إشكالية محورية مفادها:

ماهي مجهودات الدولة الجزائرية لتقليص فجوة التنمية المحلية في مناطق الظل عبر كامل التراب

الوطني؟

للووصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل المطروح اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى ما كتب حول الموضوع وعناصره الرئيسية، وذلك بالرجوع إلى الدوريات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم جمعها، مع التحليل قصد تسهيل الفهم الكامل لموضوع من خلال تسليط الضوء على كافة أجزائه.

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث محاور:

المحور الاول: التنمية المحلية في الجزائر.

المحور الثاني: مناطق الظل.

المحور الثالث: الاجراءات المتخذة لتنمية مناطق الظل.

2. التنمية المحلية في الجزائر

1.2. مفهوم التنمية المحلية وخصائصها

يرتبط مفهوم التنمية المحلية بالعديد من المفاهيم الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الرؤية الفلسفية والاخلاقية، فمن الناحية الاقتصادية تتمثل التنمية المحلية في نقل الفرد مهن دائرة الفقر الى دائرة التقدم بتوفير ضروريات الحياة برفع مستوى دخله، ثم تطور مفهوم التنمية المحلية بتطور الانظمة الاقتصادية والسياسة ليرتبط بنظام المالية العامة وترشيد النفقات لتحقيق أهداف السياسة المالية. فالتنمية في مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا (التابعي، 1993، ص: 23). ويتحقق من خلال التنمية الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا. وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية حقيقية (الخنسا، 2016، ص: 32)

فعملية التنمية الجيدة يجب ان تكون هادفة مبنية على اسس مدروسة وتخطيط فائق الدقة، تكون إيجابية حيث تسعى إلى تحسين وتطوير المستوى المعيشي للفرد بصفة مستمرة وشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع مراعات أن تكون هذه البرامج قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الانسان مع العدالة في توزيع المشاريع التنموية على كامل الحيز الجغرافي للبلد. (بودانة، 2014، ص: 75-77).

1.3. أهداف التنمية المحلية

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات وتطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة، ويمكن حصر هذه الاهداف فيما يلي: (بودانة، 2014، ص:

81-82) (حجاب، 2017، ص: 359)

- رفع مستوى معيشة الافراد وذلك بزيادة دخلة بما يمكنه الحصول على ما يجعل حياته أكثر رفاهية وأكثر استقرار، بحيث يصبح الفرد لا يفكر في الهجرة والنزوح الريفي؛
- تسعى لإشباع الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع كالعلاج، الامن، العمل، التعليم...، لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي وما يسمى يتريف المدينة؛
- تحقيق التوازن الجهوي والحد من الفوارق بين الاقاليم المختلفة عبر التراب الوطني، بخلق ديناميكية للتفاعل والعمل المشترك بين هذه الاخيرة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتحقيقها؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة؛
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛
- سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات؛
- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية؛
- التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا؛
- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية؛

- صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نمو متوازنا، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية.

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال العديد من البرامج والمخططات التنموية رصدت لها اغطية مالية ضخمة إلا ان الحكومات متعاقبة أخفقت في تحقيق إقلاع اقتصادي شامل ويرجع الخبراء ذلك لضعف الجانب الاداري ونقص المشاركة الشعبية الواعية والمبادرات الخاصة وهذا ما أدى إلى خلق واتساع فجوة التنمية المحلية بين مختلف مناطق الوطن وخلق مناطق معزولة تفتقر إلى أدنى شروط الحياة أطلق عليها مؤخرًا مصطلح "مناطق الظل"

3. مناطق الظل

برز في الجزائر دون غيرها، بعد انتخابات الرئاسة في ديسمبر 2019، مصطلح جديد كدعاية إعلامية أين تم عرض تحقيق على التلفزيون الجزائري في 16 فيفري 2020 أظهر المعاناة والبؤس الذي يعيش فيه سكان المناطق المعزولة والنائية خلف واجهات المدن في العديد من الولايات على مستوى التراب الوطني والذي كان يحمل عنوان "معاناة مناطق الظل" بطلب من الرئيس المنتخب، تم تبني المصطلح سياسيا في قالب الاجتماعي ليتحول إلى منطلق للتنمية المحلية في كثير من المناطق في ربوع الوطن، لدرجة أنه تم تعيين مستشار بدرجة وزير لدى يتابع عن كثب ملف ما يسمى مناطق الظل.

مناطق الظل بالجزائر قديمة منذ فترة الاستعمار الفرنسي. حيث استعان بسلاح تنمية المناطق الهشة بالجزائر بهدف استمراريته وبقائها، وللدعاية لها وسط الجزائريين، فقامت بإنشاء مجموعة من المشاريع السكنية والتنموية لفائدة الجزائريين والمعمرين الفرنسيين؛ بقصد عزل الشعب الجزائري عن جبهة التحرير الوطني؛ ومن أبرز تلك المشاريع التي قامت بها فرنسا ما يعرف بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي ديغول، والذي يهدف إلى إنشاء مليون وحدة سكنية لفائدة الجزائريين والكولون؛ إضافةً إلى مشاريع أخرى لفائدة المناطق المعزولة من بناء مستشفيات توشق طرق لا تزال إلى اليوم المتنافس لتلك المناطق.(بن مسعود، 2020).

1.3. تعريف مناطق الظل

1.1.3. مناطق الظل في معاجم اللغة العربية

ترجع الأصول الاشتقاقية لمصطلح "الظل" إلى الجذر اللغوي "ظَلَّلَ" الذي يشرحه ابن منظور في معجم لسان العرب معنى انحصار استعماله للفعل الذي يكون في النهار دون الليل، ولا تقول العرب ظل يظل إلا لكل عمل بالنهار. يجعل من مصطلح "مناطق الظل" مصطلحا لا يحيل على شيء. وكون الظل الفني، يجعل للمصطلح معانٍ إيجابية غير المعاني التي يقصد بها في موضوعنا هذا. قال عزّ جلّ: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ۖ يَتَفَيَّؤُا ظِلُّهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دُخْرُونَ) (سورة النحل، الآية 48). ومن المعاني المحمودة أيضا لمصطلح الظل ما ورد في الحديث: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّكَّابُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا (صحيح البخاري ومسلم). وقوله تعالى: (وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ) (سورة فاطر، الآية 21)، والظل هنا الجنة والحرور النار. وقوله: (وظللنا عليكم الغمام)، قيل سخر الله لهم السحاب يظلمهم، ولا مناسبة بين هذه المعاني وبين ما أريد لمصطلح "مناطق الظل" من إجماعات.

1.2.3. مناطق الظل اصطلاحا (كما يراد منه)

مصطلح مناطق الظل الذي برز إعلاميا وبقوة في الآونة الأخيرة بعد اجتماع الحكومة-الولاية، وأصبح مصطلح سياسي واجتماعي واقتصادي لا بد أن يتم ضبط مفهومة، وتحديد المعايير الدقيقة التي يمكن من خلالها تعريفه لأن ضبابية التعريف تصعب إن لم نقل تجعل من المستحيل الوصول إلى المناطق الفقيرة حقيقة. كما أن دقة عملية الإحصاء مرهونة كليا بذلك، وهي أول خطوات التشخيص الدقيق، والذي يشكل ثلثي حل المشكل. وعلى العكس فإن هشاشة منظومة الإحصاء لغياب تعريف دقيق تميم المشروع، وتفتح الباب واسعاً لاجتهادات شخصية قد لا تخدم استراتيجية الدولة لتنمية هذه المناطق الفقيرة. (جوادي، 2020)، حيث عرف على أنه:

- فضاءات سكانية لا تتوفر على المرافق الضرورية وبعيدا عن متطلبات الحياة اليومية (أوكلي،

2020)

- تلك المناطق المعزولة والنائية والمهْمَّشة والمحرومة من التنمية (بن فردي، 2020)؛

- المناطق النائية المعزولة والمحرومة أحيانا من أدنى شروط الحياة العصرية (عثماني، 2020)؛

- مناطق منسيّة أو مغيبة من وعن مؤشّرات/ مقتضيات التطوّر وبرامج الدولة للتكفّل باحتياجات المواطنين من مرافق وخدمات، وهي مناطق تغطّي جغرافية الجزائر بجهاتها الأربع (سي باشير، 2021)؛

- المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات والمتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية و/أو إلى القرى والمدن الاخرى (حصيلة نشاط الحكومة، 2021، ص:51)؛
- هي تلك الأماكن النائية، مثل الأرياف، والبلديات التي لم تصلها التكنولوجيا الحديثة، أو غياب الأساسيات والنقص في التغطية الكهربائية، والغاز، وأيضا غياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، وبعد مراكز التعليم، وغياب شبه تام لوسائل الترفيه (رومي، 2021)؛

- هي المناطق التي تعيش عزلة تامة بعيدا عن مراكز الحياة والمدن والقرى، والمواطن فيها يعيش ظروفًا صعبة ويفتقر لأدنى شروط الحياة من ماء شرب، كهرباء وغاز، طريق، وظروف تدرس قاسية، وكذا تغطية صحية ضعيفة جدا (شليغم، 2021)

أطلقت العديد من التعاريف لمناطق الظل والتي يمكن ان نسميها مناطق البؤس ونصفها بأنها تلك المناطق المحرومة المهمشة التي سقطت أو أسقطت من برامج التنمية حتى أضحت تفتقر إلى أندى مقومات العيش الكريم، تتميز بالفقر، انتشار البطالة والامية، معزولة دون كهرباء، غاز، مياه شرب، مدارس، رعاية صحية وطرق،...، منتشرة في كامل ربوع الوطن.

فهي مناطق واسعة تعيش على هامش التنمية بدون مرافق، بدون خدمات، وهي ليست منطقة بعينها، ولا تقع في جهة دون أخرى، بل هي مناطق منها ما هو بعيد عن المدن الكبيرة، ومنها ما هو في قلب مدن كبرى وقريب من مناطق حضرية من المستحيل تصوّر أنّ التنمية تغيب فيها (سي باشير، 2021). ويعاني أغلب سكان تلك المناطق من الفقر المدقع والبطالة، ناهيك عن مشكل السكن، فغالبية السكنات في مناطق الظل هي عبارة عن بيوت قصديرية وأكواخ وبنائات فوضوية غير مربوطة بشبكات الماء والكهرباء؛ ويضطر قاطنوها إلى استخدام الحيوانات في تنقلاتهم وقطع مسافات طويلة يوميًا من أجل جلب المياه الصالحة للشرب، كما يستخدم البعض الحطب من أجل التدفئة والطهي، بينما يستعمل من تواتيه ظروفًا أحسن قارورات البوتان. ونظرًا لتلك الظروف المزرية سكان مناطق الظل بالجزائر

أكثر تهديداً للوفاة نتيجة الإهمال ونقص الرعاية الطبية، فمناطق عيشهم في الغالب تكون خاليةً من المستشفيات، وبها فقط عيادات طبية لا تصلح إلاً لعلاج الجروح البسيطة. (بن مسعود، 2020).

تتميز هذه المناطق بكثرة اليد العاملة الفلاحية أو الشبه فلاحية، إلا أن العوائق المرتبطة بنقص البنى التحتية والظروف البيئية ونقص الموارد المادية وغياب الابتكارات، كل هذا أدى إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها هذه المناطق وبالتالي دخل ضعيف للغاية لسكانها، مما أدى إلى ظهور جيوب من الفقر ومن ثم الميل للنزوح إلى المدن.

2.3. أسباب ظهور مناطق الظل

ترجع اسباب ظهور وانتشار مناطق الظل إلى: (الحياي، 2020)

- الفساد المتمثل في الممارسات الغير المقبولة التي كانت تستنزف المال العام على حساب المناطق المعزولة (دلومي ، 2020) ؛

- غياب سياسة عادلة وطنية في توزيع الريع؛

- تهيمش الريف وتوجّه التركيز على المدن والتجمّعات السكانية الكبرى. وهو ما أدى إلى "

• النزوح إلى المدن وتشكيل مناطق ظلّ فقيرة بما تحمله من مشكلات أخرى وضغط على المدن؛

• إفراغ الريف من سكانه الذين كانوا يساهمون بشكل بالغ في سلّة الغذاء المحلية. لذلك بقيت قرى كثيرة بعدد قليل من السكان، ما لا يشجع السلطات على تنفيذ مشاريع لأجلهم؛

- الازمة الأمنية في تسعينيات القرن الماضي دفعت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى حواشي المدن طلباً للأمن والأمان؛

3.2. الهدف من تنمية مناطق الظل

تبنت الدولة برنامج استعجالي يهدف الى تقليص الفجوة في مجل التنمية بين مختلف مناطق البلاد، وذلك لفك العزلة عن المناطق النائية (مناطق الظل) من خلال الربط بشبكات الطرق الغاز، الكهرباء ومياه الشرب. وتمكين السكان في هذه المناطق من اللحاق بقطار العصرية حتى تكتمل شروط التنمية في البلاد. وتحويلها إلى مناطق أكثر حركية في العملية الاقتصادية عموماً والاستثمار الريفي والمنزلي

خصوصا وتفعيل مساهماتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي وهو الاهم القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وحتى ممارسة الحياة السياسية.

وتسعى الدولة إلى ترقية هذه المناطق من خلال مشاريع تنموية متكاملة ذات طابع اجتماعي واقتصادي وتجسيدها على أسس تشاركية تصبو إلى تحقيق أربع أهداف استراتيجية وهي: (حصيلة نشاط الحكومة، 2021، ص: 51)

- القضاء على عزلة السكان الذين يعيشون في مناطق مبعثرة ومعزولة؛
 - تزويد السكان بمياه الشرب، الكهرباء والغاز؛
 - تحسين ظروف تدرس التلاميذ وتقديم الخدمات المتعلقة بصحة الشباب وفتحهم؛
 - تنويع القدرات الاقتصادية للمناطق المعزولة من أجل توفير مناصب الشغل وفرص العمل.
- تهدف عملية تنمية مناطق الظل إلى إعادة الاعتبار للريف وتمكينه من دوره الاجتماعي والاقتصادي ومساهمته في الدخل الوطني والمحلي من خلال النشاط المنتج للثروة، حيث تأمل الدولة أن يشهد الريف نزوحاً عكسياً بعد ارتقائه إلى المستوى المطلوب.

4. الاجراءات المتخذة من طرف الدولة لتنمية مناطق الظل

1.4. تحديد مناطق الظل

تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات بخصوص التكفل الامثل لمناطق الظل وتدارك النقائص وتلبية احتياجات المواطنين القاطنين بهذه المناطق وخلق توازن بين جميع مناطق الولايات تمثلت فيما يلي: (حدوش ويسة، 2021، ص: 13)

- إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولايات.
- تدوين جميع النقائص والاحتياجات المسجلة من حيث الخدمات الاساسية كغاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرقات، مختلف شبكات املياه، قنوات الصرف الصحي، الطعام المدرسي والنقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم املاي وإعداد البطاقات التقنية المفصلة الخاصة بكل عملية مسجلة.
- تشكيل لجنة البيئة مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية، ووضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الامثل بالاحتياجات الاساسية لسكان هذه المناطق، وذلك بالتنسيق

مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكّلة من أجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل، وتنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل.

- إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات تقنية من مختلف الهيئات والمديريات على مستوى الولاية.

2.4. المعايير تصنيف مناطق الظل

تم إحصاء مناطق الظل في كل ولاية وفق توجيهات وزارة لداخلية الجماعات المحلية وذلك من خلال التعليمات الوزارية 1253 لسنة 2020 والتي تقيم مناطق الظل الى صنفين هما:

الصنف الأول: (مهم جدا) المناطق غير المزودة بمياه الشرب، غير مبوطة بشبكة الكهرباء، غير المزودة بالغاز الطبيعي، لا تتوفر على شبكات الصرف الصحي، انعدام النقل العمومي والمراكز الصحية، منعدمة الطرقات أو التي بها طرقات مهترئة وغياب الامن.

الصنف الثاني: (أقل أهمية من الصنف الاول) المناطق التي لا تتوفر على الاطعام المدرسي، التندفة المدرسية، اكتظاظ الاقسام، ملعب جوارى، خطر طبيعي (واد ، انحراف تربة،...) مع الاخذ بعين الاعتبار إعطاء الاولوية في تصنيف المناطق على ما يلي:

- بعد المنطقة عن مركز البلدية (مقر البلدية)؛
- المساحة التقريبية للمنطقة؛
- عدد السكان في المنطقة؛
- بعد المنطقة عن الابتدائية والمتوسطة الاقرب؛
- بعد المنطقة عن المركز الصحي الاقرب؛
- بعد المنطقة عن السوق الاقرب

3.4. المشاريع التنموية في مناطق الظل

تحصى الجزائر أزيد من 15300 منطقة ظل بإجمالي عدد اسكان: 8.5 مليون أي حوالي 20 % من مجموع السكان، بإجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية 327000 مشروع والتي حدد لها غلاف مالي قدر ي ب : 480.42 مليار دينار حيث تم تمويل جزء منها بلغ عددها 12.841 بمبلغ إجمالي

مناطق الظل في الجزائر

قدره: 188.42 مليار دينار، والمشاريع التي لا تتوفر على التمويل: 19.859 بمبلغ إجمالي قدره: 292 مليار دينار. الجدول الموالي يوضح كل التفاصيل

جدول رقم 01: المشاريع التنموية الممولة وغير الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات

مشاريع تفتقر إلى تمويل		المشاريع التي تم تمويلها		القطاعات الفرعية	
المبلغ (مليار دينار)	العدد	نمط التمويل	المبلغ (مليار دينار)	العدد	
91.63	5258	- ميزانية الدولة (البرامج القطاعية غير المركزية والمخططات البلدية للتنمية)؛ - صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛ - مساهمات الميزانيات المحلية للولاية والبلدية	67.73	3216	1 فك العزلة
39.31	3258		30.66	2465	2 مياه الشرب
26.25	2311		24.69	1737	3 الصرف الصحي
19.41	1915		11.49	1436	4 ظروف التمدرس
47.97	2543		16.77	1352	5 الكهرباء
43.57	1696		23.96	998	6 الغاز
6.35	1261		4.75	693	7 الانارة العمومية
6.98	580		2.76	364	8 الصحة الجوارية
6.8	759		3.27	356	9 فضاءات الالعب
2.57	152		1.26	114	10 مخاطر الطبيعة
0.4	44		0.63	66	11 التغطية الامنية
0.52	47		0.39	41	12 النقل العمومي
0.24	35		0.058	3	13 مكافحة زحف الرمال
292	19859		188.42	12841	المجموع

المصدر: حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2020، مصالح الوزير الاول، فيفري 2021، ص: 53

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-17-02-2021-ar.html>

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الدولة تسعى جاهدة الى تنمية مناطق الظل في إطار برنامج خاص ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024) حيث سعت لتمويل ما يزيد عن 12800 مشروع تنموي ضمن 13 قطاع فرعي ما يعادل 39.3% من إجمالي المشاريع المبرجة لصاح هذه المناطق بغطاء مالي فاق 188 مليار دينار يتم تمويل هذه المشاريع بالاعتماد أيضا على "المخططات التنموية

ومختلف صناديق التضامن على مستوى الوطن, كصندوق التضامن بين الجماعات المحلية وصندوق تنمية الجنوب، حيث كان التمويل الأكبر في مشاريع فك العزلة عن القرى والمداشر في مناطق الظل بالدولة برمجتها يقارب 8474 مشروع لفك العزلة تمكنت من تمويل 3216 مشروع أي 37.9% من مشاريع فك العزلة التي تتمحور أساسا في شق الطرقات والمسالك الريفية حيث رصدت له 67.73 مليار دينار، أما المرتبة الثانية فهي للقطاع الفرعي مياه الشرب حيث تمكنت الدولة من تمويل 2465 مشروع أي 42.9% من إجمالي المشاريع المخصصة لهذا القطاع الفرعي بغطاء مالي قدر ب 30.66 مليار دينار تتمحور أساسا في انشاء شبكات مياه جديدة وإعادة تأهيل الشبكات القديمة، مع بقاء ما يقارب 3258 مشروع في قطاع المياه دون تمويل، صاف لقطاع شبكات الصرف الصحي الذي تم تمويله بما يعادل 24.69 مليار دينار لتغطية 1737 مشروع أي 42.9% من إجمالي مشاريع قطاع الصرف الصحي، أما عملية تحسين ظروف التمدرس فقد نتجت عنها تمويل ما يقارب 1436 مشروع أي 42.8% من إجمالي مشاريع هذا القطاع وذلك بإنشاء أقسام جديدة أو إعادة تأهيل أقسام قديمة أو بناء مدارس ومطاعم مدرسية، أما القطاعات الكهرباء، الغاز والانارة العمومية فكانت بنسب المشاريع التي تحصلت على تمويل تتراوح بين 34.7% و 37.0% و 35.4% على الترتيب من إجمالي المشاريع لكل قطاع، بمبلغ إجمالي بلغ 81.48 مليار دينار، الصحة الجوارية في المرتبة الثامنة ب 364 مشروع أي 38.5% من إجمالي مشاريع هذا القطاع الفرعي حيث تمثلت هذه المشاريع في إنشاء قاعات علاج جوارية أو إعادة تأهيل قاعات قديمة وقدر الغطاء المالي لهذا القطاع ب 2.76 مليار دينار، وفي المرتبة ما قبل الاخيرة يأتي النقل العمومي ب 41 مشروع بتمويل يقدر ب 0.39 مليار دينار، أما المرتبة الاخيرة فهي للقطاع الفرعي مكافحة زحف الرمال ب 03 مشاريع فقط من أصل 38 مشروع أي 7.9% من إجمالي مشاريع هذا القطاع الفرعي.

أما حصيلة الانجازات خلال سنة 2020 فقد بلغت:

- المشاريع المنجزة 7276 مشروع ما يعادل 89.35% من الاهداف المحددة لسنة 2020؛
- المشاريع الجارية 2914 مشروع منها 1268 مشروع نسبة إنجازها فاقت 50%؛
- مشاريع لم تنطلق بعد 2651 مشروع بسبب الاجراءات الادارية.

سمحت المشاريع المنتهية بالقيام بأعمال هامة: (مناطق الظل، (من أجل التكفل بالمناطق

(المنسية)، 2021، ص: 15)

- فك العزلة (الطرق): أنجاز وتهيئة 1877 مشروع تم بموجبه إنجاز 1323 كم من الطرق الجديدة، وإعادة تأهيل 2800 كم، وفتح مسالك ريفية بالمناطق المعزولة بطول 884 كم لفائدة حوالي 1.5 مليون نسمة؛
- التزويد مياه الشرب: 1581 مشروع تم بموجبه إنجاز 2700 كم من الشبكات الجديدة وإعادة تأهيل 495 كم من الشبكات القديمة حيث تم ربط 173489 منزل لفائدة 870 ألف نسمة؛
- تحسين وضعية التمدرس: إنجاز 375 قسم وإعادة تأهيل 298 مدرسة، وإنجاز 84 مطعم مدرسي وإعادة تأهيل 51 مطعم آخر، مع دعم لحضيرة النقل المدرسي ب 471 حافلة جديدة واستئجار 515 حافلة؛
- الصحة الجوارية: إنجاز 32 قاعة علاج جديدة وإعادة تأهيل 175 قاعة أخرى؛
- شبكات الصرف الصحي: 1162 عملية تم بموجبها 1100 كلم طولي وربط 79548 منزل لفائدة 398 ألف نسمة؛
- الكهرباء: 764 مشروع تم بموجبه إنجاز 2180 كم طولي من شبكة الكهرباء لربط 33124 منزل لفائدة 368507 نسمة وتجهيز 2531 منزل بالطاقة الشمسية؛
- الانارة العمومية: 535 مشروع تم بموجبه إنجاز 600 كلم من الشبكة الجديدة وإعادة تأهيل 235 كلم لفائدة 569041 نسمة؛
- الغاز: 479 مشروع للغاز تم بموجبه إنجاز 2055 كلم لربط 56 الف منزل لفائدة 284 الف نسمة؛
- ملاعب الجوارية: 261 ملعب جوارى لفائدة 322641 نسمة؛
- اخطار الطبيعة: 72 عملية لفائدة 253211 نسمة (الحماية من أخطار انجراف التربة، الفيضانات، زحف الرمال).

الخلاصة

رصدت الجزائر مبالغ ضخمة وجهتها للتنمية الاقتصادية خلال الستين سنة السابقة من خلال برامج ومخططات للنمو، دعمه وإنعاشه، كانت إنجازاتها كبيرة نسبيا إلا أنها عرفت فشل ذريع تمثل في تنمية مناطق على حساب مناطق أخرى بسبب انعدام الشفافية في إعداد وتسيير وتنفيذ البرامج وضعف آليات الرقابة الادارية على الهيئات اللامركزية التي تقضي إلى مكافئة المحسن ومعاقبة المسيء، إضافة إلى الاوضاع الامنية خلال العشرية السوداء كل هذا أدى إلى ظهور مناطق محرومة من أدنى مستويات العيش الكريم ليس فقط في المناطق المعزولة والنائية بل على حواف المدن الكبرى التي سببها النزوح الريفي والبحث عن التمرد.

لذا تبنت الدولة برنامج استعجالي يهدف الى تقليص الفجوة التنمية المحلية وذلك لفك العزلة عن المناطق النائية (مناطق الظل) من خلال الربط بشبكات الطرق الغاز، الكهرباء ومياه الشرب. وتمكين السكان في هذه المناطق من اللحاق بقطار العصرية حتى تكتمل شروط التنمية في البلاد. وتحويلها إلى مناطق أكثر حركية في العملية الاقتصادية عموما والاستثمار الريفي والمنزلي خصوصا وتفعيل مساهماتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي وهو الاهم القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وحتى ممارسة الحياة السياسية.

إلا أن هذا البرنامج يواجه العديد من الصعوبات أهمها مصادر التمويل، حيث سعت الدولة لتمويل ما يزيد عن 12800 مشروع تنموي ضمن 13 قطاع فرعي ما يعادل 39.3% من إجمالي المشاريع المبرمجة لصاح هذه المناطق بغطاء مالي فاق 188 مليار دينارو يتم تمويل هذه المشاريع بالاعتماد أيضا على "المخططات التنموية ومختلف صناديق التضامن على مستوى الوطن، كصندوق التضامن بين الجماعات المحلية وصندوق تنمية الجنوب" أي أن هناك أزيد من 60% من هذه المشاريع غير ممولة وقد لا تمول إطلاقا خاصة مع الظروف الحالية لجائحة كورونا (كوفيد 19) الذي أدت إلى تجميد المشاريع التنموية وتؤجل التغيير إلى وقت آخر، خاصة مع انهيار أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها الامر الذي فرض على الجزائر سياسة تقشفية على مستوى الانفاق الحكومي وخفض ميزانية الاستيراد لذا نستمر في طرح السؤال كيف سيكون مصير تنمية هذه المناطق في ظل هذه الظروف التي قد تستمر لسنوات قادمة.

5. قائمة المراجع

4. عكاشة، رزين، (2020)، التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر(1967-2019)، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 22 ، العدد 02، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات الخدمات التعليمية، الجزائر
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/137095>
5. شريفي، أحمد (2009)، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة معهد الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 13، العدد 01 جامعة الجزائر، الجزائر. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71295>
6. حجاب، عبد الله (2017)، التنمية المحلية ... النظريات الاستراتيجية والاطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة دراسات القانون والسياسة، العدد 06، جامعة الاغواط، الجزائر.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38250>
7. الخنساء، حنا يوسف (2016)، أثر البلديات في تنمية المجتمع المحلي (دراسة لبلدية الغيبري)، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع، جامعة بيرت العربية، لبنان.
<http://librarycatalog.bau.edu.lb/BAUNumFile/ARTS/Theses/I160760.pdf>
8. النابعي، كمال(1993)، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة
9. خدوش وردة، بسمة سامي (2021)، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، كجلة السياسة العالمية، المجلد 5 العدد الخاص 01 ، الجزائر
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/152133>
10. شليغم، ابراهيم (2021) الجزائر ستشهد قريبا نزوحا عكسيا نحو الريف، محرك بحث إخباري جزائري، الجزائر
<https://www.djazairress.com/annasr/272315> تاريخ الاطلاع 2021/05/12
11. رومي، سوهة (2021)، مناطق الظل في دولة الكوفيد 19: الواقع والمأمول في الجزائر، مداخلة أقيمت خلال مؤتمر الحجر الصحي التداعيات والحلول، الجزائر [/https://jilrc.com](https://jilrc.com) تاريخ الاطلاع 2021/05/15
12. بن فردي، موسى (2020)، مناطق الظل، التوجه الحكومي الجديد، جريدة الحوار، الجزائر
<https://www.elhiwardz.com/opinions/167144> تاريخ الاطلاع 2021/05/12
13. الحيايبي، عثمان (2020)، مناطق الظل... خريطة الفقر والهامش المنسي في الجزائر، الصحيفة الالكترونية العربي الجديد، <https://www.alaraby.co.uk> تاريخ الاطلاع 2021/05/13

14. عثمانى، عبد الحميد (2021)، مناطق الظل.. أين الخلل؟، جريدة الشروق الجزائرية،
<https://www.echoroukonline.com> تاريخ الاطلاع 2021/06/02
15. جوادي/ نورالدين (2020)، تنمية "مناطق الظل": تحدي الجزائر الجديدة، وهدف استراتيجي ترسمه أربعة شروط، يومية التحرير، الجزائر
<https://www.altahrironline.dz/ara/articles/357852> تاريخ الاطلاع 2021/06/02
16. دلومي، مريم (2020)، "أميار" بددوا أموال مناطق الظل في مشاريع عقيمة، جريدة السلام اليوم الجزائر
<http://essalamonline.com> تاريخ الاطلاع 2021/06/02
17. شوار، الخير (2020)، الدعاية الإعلامية الرسمية.. الجزائريون يكتشفون "مناطق الظل"، موقع الجزائر
<https://ultraalgeria.ultrasawt.com> تاريخ الاطلاع 2021/06/15
18. بشير، سي محمد (2021)، مناطق الظل في الجزائر.. النجاح والفشل، الصحيفة الالكترونية العربي الجديد،
<https://www.alaraby.co.uk> تاريخ الاطلاع 2021/06/15
19. بن مسعود، عبد القادر (2020)، «يعيشون في العصور المظلمة».. هل ينجح تبون في القضاء على
 مناطق الظل الجزائرية؟ موقع ساسة -
<https://www.sasapost.com/who-will-be-the-next-prime-minister-in-lebanon> تاريخ الاطلاع 2021/06/15
20. مصالح الوزير الاول (2021)، حصيلة نشاط الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية لسنة
 2020، تاريخ الاطلاع 2021/05/03
21. <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-17-02-2021-ar.html>
22. مناطق الظل (2021)، (من أجل التكفل بالمناطق المنسية)،
<https://fr.calameo.com/read/000781596c9fcd09bd56a> تاريخ الاطلاع 2021/06/03